إعلان ملبورن للمساواة على صعيد النوع الاجتماعي: دليل

صُمم هذا الدليل ليكون مرجعاً عملياً وسياسياً مكملاً[1] لإعلان ملبورن للمساواة على صعيد النوع الاجتماعي، وليس تكراراً لما ذُكر في الإعلان، بل يعرض التحليل الذي يستند إليه، ويوضح أهمية الالتزامات التي يحتويها، ويُبين كيف يمكن تطبيقها عملياً.

ووُضع كل من الإعلان والدليل لخدمة الشريحة الأوسع من الجهات الفاعلة والمؤسسات التي تسعى إلى تعزيز المساواة على صعيد النوع الاجتماعي. وجدير بالذكر أن ضمير الجمع 'نحن' يُستَخدم في هذه الوثيقة ليشير إلى العاملين في هذه المنظومة الأوسع للمساواة على صعيد النوع الاجتماعي وهيكلها المؤسسي.

منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي

نستخدم مصطلح 'منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي' لوصف المجال الأوسع للحركات والمؤسسات والجهات الفاعلة والمساحات السياسية التي تعمل على تعزيز المساواة على صعيد النوع الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. وهو يشمل الحركات النسوية، ومنظمات حقوق المرأة، والجماعات الشعبية، والجماعات التي تقودها المجتمعات المحلية، والحكومات، والمؤسسات متعددة الأطراف، ووكالات التنمية، والعمل الخيري، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين، والمناصرين، ومقدمي الخدمات، والجهات الفاعلة في مجال السياسات، والحلفاء. وتتفاوت درجات النفوذ التي تتمتع بها هذه الجهات الفاعلة، ولكنها تمثل مجتمعة الإنجازات التي يمكن تحقيقها من أجل تعزيز المساواة على صعيد النوع الاجتماعي على المستوى العالمي.

لقد ساهمت **منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي** في تحقيق مكاسب مهمة في مجالات الصحة والتعليم والمساواة على صعيد النوع الاجتماعي والاستجابة الإنسانية ووضع المعايير العالمية. وقد عمل العديد من الأشخاص ضمن هذه المنظومة بشجاعة والتزام وتضامن لتحقيق هذه المكاسب.

في الوقت نفسه، لطالما عمل جزء كبير من هذه المنظومة - ولا سيما مؤسساتها - وفق علاقات قوة غير متكافئة، ونماذج تمويل ومساءلة تشكلت بفعل افتراضات عن الأغلبية العالمية تقوم على الإرث الاستعماري. وتُضعف هذه الديناميات بدورها القيادة المحلية وتُتيح للدول التملص من التزاماتها.

يدعونا إعلان ملبورن إلى مواجهة هذا الواقع، وإعادة تشكيل ما سيأتي بعده.

يوضح هذا الدليل التحليل السياسي الذي وُضع إعلان ملبورن على أساسه، ويشرح التحوّل الذي يدعو إلى تحقيقه في منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي. وهو يستند إلى المشاورات والتحليل النسوي والتجارب الحياتية للفئات الأكثر تضرراً من الظلم، ويهدف إلى دعم طرح الأفكار وتأييدها وتنفيذها في مختلف جوانب هذه المنظومة.

ولا يشكل هذا الإعلان والدليل ابتكاراً جديداً، بل هما امتداد لتاريخ طويل من الإعلانات والاتفاقيات والحركات النسوية والمناهضة للاستعمار. كما أنهما يستندان إلى اتفاقيات حقوق الإنسان والإعلانات السياسية العالمية والإقليمية. ومن المهم أيضاً الإقرار بأن الإعلان والدليل لا يمثلان جميع الحركات النسوية، ولا يُمكنهما ذلك. وهما لا يدّعيان معالجة جميع التحديات العالمية، ولا يُمكنهما أن يشكلا حلاً شاملاً لجميع القطاعات والحركات.

صيغ الإعلان والدليل من خلال 32 مشاورة عالمية شارك فيها 650 شخصاً، إلى جانب مساهمات من مختلف التحالفات والتجمعات.[2] ورغم إطلاقهما في مؤتمر Women Deliver لعام 2026 (WD2026)، سيستمر العمل عليهما لفترة طويلة بعد انتهاء المؤتمر. وسيتحول التركيز بعد مؤتمر Women Deliver لعام 2026 (WD2026)، من الرؤية إلى التطبيق العملي، حيث ستبدأ الجهات الفاعلة الداعمة في

[1] نحن نقرُّ بسيادة شعب 'ووروندجيري وي وورونغ' من أمة 'كولين'، بصفتهم الأوصياء الأصليين على أراضي 'نارم' (الاسم الأصلي لمدينة ملبورن بلغة الوي وورونغ) التي لم يتم التنازل عنها قط، والتي تحتضن فعاليات مؤتمر Women Deliver لعام 2026 (WD2026).

[2] يمكن مراجعة: *Community-Led Insights from Local Consultations: Contribution to the Feminist Playbook*، و *African Regional Convening Outcome Statement: 2026 toward Women Deliver*، و *Pacific Pathways: Advancing Gender Equity in Eye Health in the Pacific: Delegate Outcomes Summary*

إدراج هذه الالتزامات ضمن استراتيجياتها وتمويلها وجهودها في مجال المناصرة وشراكاتها. وستتطور هذه الوثائق من خلال مشاورات وحوارات مستمرة لدعم التعهدات وتنفيذها.

العمل جنباً إلى جنب مع الجهود الأخرى التي تقودها الحركات

نحن لا ندعي أن إعلان ملبورن هو جهد فريد من نوعه، أو أنه أهم من غيره من الجهود النسوية وجهود الحركات. إنما نعتبره إسهاماً مشمولاً ضمن سياق أوسع من الإعلانات والبيانات والنتائج والمطالب الجماعية التي تُعزز المساواة على صعيد النوع الاجتماعي على المستويين العالمي والإقليمي. كما نهدف إلى العمل بروح من التعاون والتضامن مع هذه الجهود، والتعلم منها، ومشاركة الرؤى التي تتوصل إليها.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، نحن نستذكر ونُرحب بالعمل المهم الذي تقوم به هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، في توضيح التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها، فضلاً عن تعاونها الوثيق مع منظمات المجتمع المدني. كما نُقدّر الإعلانات والبيانات والدعوات إلى العمل والبروتوكولات التالية التي وُضعت بقيادة الحركات النسوية، ونسعى للارتقاء بها، باعتبارها موارد مهمة تُسهم في ترسيخ هذا العمل وإثرائه وتعزيزه.

- *دليل حقوق المراهقات*
- *ميثاق النظم الصحية النسوية: دعوة للعمل من أجل رعاية قائمة على الحقوق ومتمحورة حول الإنسان*
- *إعلان أوبونتو ودعوة إلى العمل*
- *الاستراتيجيات النسوية في منطقة المحيط الهادئ من أجل التحرر: دعوة عاجلة للعمل*
- *خطة عمل ميثاق الحركة النسوية في منطقة المحيط الهادئ*
- *بروتوكول شمول الفضاء النسوي للجميع*

ملاحظة حول اللغة

نسعى في هذا الدليل إلى توخي الحذر والوعي في اختيار اللغة التي نستخدمها، فنحرص على تحقيق التوازن بين احترام اللغة التي ناضل من أجلها الكثيرون من قبلنا، وتجنب المصطلحات المتخصصة الصعبة التي يصعب على غير المتخصصين فهمها.

القسم الأول: مسؤولية الدول والتزاماتها

يُركز هذا الإعلان على الدولة باعتبارها الجهة المسؤولة الأولى بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ يجب عليها أن تلتزم باحترام حقوق الإنسان لكل فرد وحمايتها وإعمالها. ويشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

كما أن الدول هي الجهات الفاعلة الوحيدة القادرة على ضمان حقوق مجموعات سكانية كاملة. ولذلك، فإن التزاماتها بالغة الأهمية، ومساءلتها ضرورية.

حقوق الإنسان هي الحقوق والحريات الشاملة للجميع، التي لا يمكن سلبها، والتي هي غير قابلة للتجزئة، ومترابطة، ويحق للجميع التمتع بها. وهي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بما فيها الحق في الصحة والتعليم والاستقلالية الجسدية والسلامة والأمن وسبل العيش والمشاركة المدنية - والتي تلتزم الدول باحترامها وحمايتها وإعمالها بإنصاف ومن دون تمييز. وتلتزم الدول باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها بمساواة ومن دون تمييز.

ونحن نقر بأن حقوق الإنسان تشمل جميع الحقوق الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي والاتفاقيات والأعراف، وأن نطاقها يتوسع بشكلٍ مستمر من خلال النضال المتواصل ليشمل الحقوق المتعلقة بالاستقلالية الجسدية، والتحرر من العنف والتمييز، والحصول على الخدمات الأساسية.

مع ذلك، فالدول تُقصِّر، تقصيراً فادحاً في احترام حقوق الإنسان في أغلب الأحوال. فهي تمارس التمييز، وتحرم الناس من الخدمات الأساسية، وقد تجرّم الرعاية، وتضطهد باستمرار أولئك الذين ترفض الاعتراف بهوياتهم أو خياراتهم. لا يبرر هذا الإعلان هذا التخلف عن الالتزامات، بل يطالب بالتغيير. وما زلنا نسعى إلى أن تفي الدول بالتزاماتها، لأن البديل يترك مليارات البشر بلا حقوق ولا حماية.

كما نُدرك أيضاً أن العلاقة بين الدول والشعوب ليست بسيطة ولا تسير على نسق واحد. ففي المناطق التي استعمرتها قوى الأقلية العالمية، بما فيها معظم الأمريكيتين وأستراليا والمحيط الهادئ، غالباً ما تعارض الأمم الأولى والشعوب الأصلية والشعوب الأسترالية الأصلية شرعية سيادة الدولة نفسها. وهم يُؤكدون على أهمية العلاقات التي كانت قائمة بين الأمم قبل وجود الدول، وعلى أنه لا يُمكن اختزالها في هذه الأخيرة. كما أنهم يتمتعون بالحق في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في الحكم الذاتي، وتحديد أولوياتهم، وتحديد معنى الحقوق والخدمات داخل مجتمعاتهم وفقاً لشروطهم الخاصة.

إضافةً إلى ذلك، فُرضت العديد من الحدود الحالية للدول من خلال الغزو الاستعماري. وقد قسّمت هذه الحدود الشعوب، وتجاهلت أنظمة الحكم القائمة، وأنشأت حدوداً لا يزال يعتبرها الكثيرون مصطنعة وغير شرعية. ولم تخلف تلك الحدود المفروضة عواقب تاريخية فحسب، بل إنها لا تزال تُحدد من ينتمي إلى الدولة، ومن يُقصى منها، ومن يُعترف بحقوقه داخلها.

يقرّ هذا الإعلان بهذا التنوع والتعقيد، من دون أن يُبسّط هذه الحقائق أو يتظاهر بحلها. كما يؤكد بحزم أن للدول التزامات مستمرة تجاه شعوبها أياً كان السياق. أي أن هذه الالتزامات لا تزول لمجرد أن شرعية الدولة هي محل نزاع أو غير كاملة أو أن الدولة ظالمة، لا بل تصبح أكثر إلحاحاً.

أهمية الصوت الجماعي والحركات

ليست الدول وحدها من يُحدّد مدى إعمال الحقوق على أرض الواقع، لكنها الجهة الأولى المسؤولة عن ذلك، ويجب محاسبتها. لذا، يُعتبر وجود مجتمع مدني محلي ووطني نابض بالحياة ومتطور أمرًا ضروريًا. فهو يُمثّل الصوت الجماعي للشعب، ويُساعد في تحديد المطالب، ويُمارس الضغط الضروري من أجل المساءلة.

وهو بالغ الأهمية، إذ لا تحظى جميع الحقوق بالدرجة نفسها من الحماية. فتختار أنظمة القمع والتمييز من تُلبّي احتياجاته، ومن تُصان حقوقه، ومن يُستبعد من الخدمات العامة والحياة العامة والمساءلة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه بعض الفئات عوائق أكبر بكثير مقارنة بغيرها في الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، وتُعاني من تمييز هيكلي من جهة الدولة والأنظمة الأخرى، وتتحمّل أعباء استراتيجيات التكيّف الضارة في مواجهة الفقر والصراعات والأزمات وأزمة المناخ. وتشمل هذه الفئات، على سبيل المثال لا الحصر، المراهقات، والأشخاص ذوي التوجه الجنسي والهوية الجندرية والتعبير الجندري والخصائص الجنسية المتنوعة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والشعوب الأسترالية الأصلية وشعوب الأمم الأولى. لذا، فحركات المناصرة التي يقودها المتضررون من الظلم تكتسب أهمية بالغة. فهؤلاء القادة يتمتعون بخبرةٍ حياتية ويمتلكون نظرة للتحليل السياسي ومعرفةً عمليةً تُوجّه الحقوق والمطالب والأولويات التي يجب أن تُركّز عليها منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي الأوسع نطاقاً.

وفي مختلف جوانب منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي، تطالب هذه الحركات بالفعل بالتغيير لضمان احترام حقوقهم وحمايتها وإعمالها من جانب الدولة والمؤسسات التي تُحدد الظروف التي تُكتسب فيها الحقوق أو تُحرم منها. فعلى سبيل المثال، يُقدّم *بيان حقوق المراهقات*، الذي صاغته رائدات مراهقات، سردية تحويلية تُقرّ بالفتيات المراهقات كصاحبات للحقوق في الوقت الحاضر، وتُركّز على تنوّع الفتيات وتوليهن القيادة وعلى حقوقهن الإنسانية وحقهن في بيئة آمنة ومُمكّنة.

تعمل قوى أوسع نطاقاً على تشكيل الحقوق والمساءلة والعمل

يتشكل العالم الذي نعمل فيه بفعل عدة عوامل سياقية أوسع نطاقاً. وتؤثر هذه العوامل على كلٍّ من منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي الأوسع نطاقاً، وعلى قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان واستعدادها لذلك.

- **أزمة المناخ:** ليست أزمة المناخ قضية بيئية بمعزل عن غيرها من القضايا، بل هي نتاجٌ لأنظمة استخراج الموارد والاستعمار والرأسمالية والنظام الأبوي نفسها التي تقوّض الحقوق والمساءلة العامة. وتولّد هذه الأزمة ضغوطاً غير متناسبة على قدرة الدول ذات الانبعاثات المنخفضة على توفير الحماية والخدمات، بينما تضر بالمراهقات والنساء والأشخاص المتنوعين جنسانياً أكثر من غيرهم، وهم غالباً من يواجه الآثار الأكبر فيما يتمتعون بموارد أقل للتكيّف معها والتعافي منها. ونظراً لأن العديد من الحقوق

المحددة - منها الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والحق في الحياة والصحة - تتأثر تأثراً كبيراً بتغيّر المناخ، على الدول استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لتجنّب الأنشطة التي تُلحق ضرراً جسيماً بمنظومة المناخ، إلى جانب ممارسة يقظة بالغة في هذا السياق وبذل العناية الواجبة بدقة.[3]

- **الأنظمة الاقتصادية الاستغلالية والدَين والتقشف:** يعمل النظام الاقتصادي الرأسمالي وفق نماذج استخراجية تُفاقم عدم المساواة وتُلحق الضرر بالبيئة. وعادة ما تسعى الدول إلى خصخصة الخدمات الأساسية العامة، متملصة من توفير الضروريات الأساسية كالمسكن والرعاية الصحية والتعليم والبيئة الصحية. وبهذا الشكل، يصبح الحصول على الخدمات الأساسية مرهوناً بقوى السوق بدلاً من أن يكون حقاً عاماً. إضافة إلى ذلك، يُساهم النظام الاقتصادي الاستغلالي، إلى جانب أنظمة أخرى كالاستعمار، في التعدي على الحقوق في الأراضي. ويشكل نزع ملكية الأراضي وطمس أنظمة معرفة الشعوب الأصلية إحدى القوى الفاعلة التي تُحدد ماهية الحقوق المتاحة ولمن هي متاحة. والنتيجة هي تعميق عدم المساواة وحرمان الأفراد من حقوقهم، لا سيما الفئات الأكثر تهميشاً.
- **تصاعد الفاشية والاستبداد:** يؤدي تصاعد الفاشية والاستبداد والأصولية إلى تحفيز الهجمات على حقوق الإنسان والديمقراطية والاستقلالية الجسدية والفضاء المدني. ومع أن هذه القوى غالباً ما تستهدف المساواة على صعيد النوع الاجتماعي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في المقام الأول، إلا أن هدفها أوسع من ذلك، فهي ترمي إلى إضعاف المجتمع المدني التقدمي والمساءلة العامة وبنية حقوق الإنسان الأوسع. إضافة إلى ذلك، يتعمّد اليمين المتطرف استغلال الخطاب النسوي، من خلال عرض سرديات بسيطة وواضحة تُشكل تهديداً بنيوياً لمنظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي.
- **الأنظمة الرقمية والتكنولوجية:** تحدد الأنظمة الرقمية والتكنولوجية شكل الفضاء المدني، والمساءلة، وظروف التعبير الجماعي بشكل متزايد. إذ تستخدم الجهات الاستبدادية الأدوات الرقمية كسلاح لقمع المعارضة، وإسكات الحركات، وتقويض التنظيم العابر للحركات من خلال المراقبة، والرقابة، والإغلاق المتعمد للإنترنت. وفي الوقت نفسه، أدى ضعف التنظيم القانوني للمنصات الرقمية، ومحدودية السيطرة على البيانات، والافتقار إلى الشفافية بشأن الخوارزميات، إلى أن تتحول الفضاءات الرقمية إلى ساحات لممارسة العنف القائم على اعتبارات النوع الاجتماعي، والتمييز، والأذى، في وقت ينخفض فيه مستوى المساءلة التي تواجهها شركات التكنولوجيا انخفاضاً كبيراً.
- **العسكرة الحديثة والصراع:** توجه الحكومات مواردها بشكل متزايد نحو العسكرة والحرب - وغالباً ما تُصوّر ذلك على أنه مسألة أمنية - بدلاً من الاستثمار في حقوق الناس واحتياجاتهم. وتُفاقم النزاعات المسلحة المستمرة والمطولة من هذه الديناميات، مما يؤدي إلى نزوح جماعي، وسقوط ضحايا من المدنيين، وعنف جنسي وعنف قائم على اعتبارات النوع الاجتماعي، وتآكل المعايير والقوانين الإنسانية الدولية.
- **النظام الأبوي والعنصرية والتمييز القائم على الإعاقة:** أنظمة القمع هذه متجذّرة بعمق، وهي تختار من تُصان حقوقه، ومن يُعترف بقيادته، ومن هي المراجع التي تتحكم بالمعرفة، ومن تُعامل حياته على أنها رخيصة. وهي تشكل بنى المؤسسات والسياسات العامة والأعراف الاجتماعية بطرق تُطبّع العنف، وتُقوّض الاستقلالية الجسدية، وتُقلل من قيمة الرعاية، وتُعزز الإقصاء. وتُلحق هذه الأنظمة ضرراً بالغاً بالفتيات المراهقات، والنساء، والأشخاص المتنوعين جنسانياً، والجماعات المعرضة للتنميط العرقي، ومجتمعات السكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، ويجب فهمها باعتبارها جوهرية في كيفية تنظيم الظلم واستمراره.
- **أزمة تعددية الأطراف:** لطالما استخدمت الحركات والمنظمات التي تدافع عن العدالة على صعيد النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان الأممَ المتحدة والمنصات متعددة الأطراف لبناء مساحات تهدف إلى تسليط الضوء على المطالب، وتحقيق المساءلة، والنهوض بالمعايير والأعراف العالمية. ومع ذلك، لا ترقى الأمم المتحدة فعلياً إلى مستوى تطلعات ميثاقها. كما أن هذا النظام مقيّد بفعل الأجندات الجيوسياسية والاقتصادية، واختلال موازين القوى، والموروثات الاستعمارية، وعدم تنفيذ الاتفاقات السياسية. واليوم، تتعرض الأنظمة متعددة الأطراف للهجوم، ويتزايد استخدامها من قبل الجهات الفاعلة المناهضة للحقوق والحكام المستبدين لتعزيز أجنداتهم. وقد ساهمت التخفيضات الهائلة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وإعادة توجيه الموارد نحو الدفاع، وإضعاف الدول نفسها للمؤسسات العالمية، في إضعاف تعددية الأطراف بشكل حاد.

إضافةً إلى هذه الضغوط السياقية الأوسع، **تُضعف ديناميات البنية المؤسسية الأوسع لمنظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي** من قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتُشوّه المساءلة. ولا يُقصَد من هذا النقد إنكار المكاسب الحقيقية التي تحققت في منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي، ولا شجاعة العديد من الأفراد العاملين فيها ومهارتهم والتزامهم، فقد أحرزت هذه المنظومة

[3] International Court of Justice, Obligations of States in Respect of Climate Change, Advisory Opinion, 23 July 2025, General List No. 187, https://icj-web.leman.un-icc.cloud/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf.

تقدماً كبيراً بالفعل. لكن ثمة فارق بين الجهود الفردية والبنية المؤسسية. فقد أدت العديد من الأنظمة والحوافز وعلاقات القوة السائدة ضمن البنية المؤسسية الأوسع إلى الحد من إمكانيات هذا العمل، وأضعفت في كثير من الأحيان المساءلة أمام الناس بدلاً من تعزيزها.

إرث الاستعمار والاحترافية في التنمية الدولية

بُني جزء كبير من البنية المؤسسية الأوسع التي يُمارس فيها هذا العمل على ديناميات القوى الاستعمارية، التي لا تزال تشكل ملامح الجهات المسيطرة على التمويل، وتحدد من هو صحاب المعرفة المرجعية الموثوقة، ومن يتخذ القرارات، ومن يتحمل العواقب رغم أنه لا يملك حيالها سوى قدر ضئيل من السيطرة، أو لا يملكها على الإطلاق. وفي نهاية المطاف، أصبح جزء كبير من هذا العمل يعتمد على نموذج العمل الخيري بدلاً من التضامن. يولّد هذا النموذج تسلسلات هرمية، ويُعمّق علاقات التبعية، ويُبعد المؤسسات عن الشعوب والحركات، علماً أن عمل الأولى يجب أن يتشكل في الأساس بناءً على مطالب الأخيرة.

وبمرور الوقت، أصبحت المنظمات في قطاعنا أكثر اعتماداً على أجندات الجهات المانحة، ومتطلبات رفع التقارير، والمعايير المهنية التي تُضيّق الأفق السياسي وتُبعد المؤسسات عن الحركات المحلية وأولويات المجتمع. وكثيراً ما تمّ تجريد عملنا من بُعده السياسي، وتحجيمه، وإضعاف قدرته على تحدي الأنظمة التي من المفترض أن يُساهم في تغييرها.

النيوليبرالية والتكيّف الهيكلي

تؤكد النيوليبرالية، وهي الأيديولوجية السياسية السائدة على مدى الأعوام الأربعين الماضية، أن رفاهية الإنسان تتحقق على أفضل وجه في ظل دولة تمارس دوراً محدوداً. وهي تسعى كذلك إلى خفض الإنفاق العام على خدمات مثل الصحة والتعليم، رغم ادعاء صانعي السياسات أنهم غير قادرين على سداد تكلفة تقديم هذه الخدمات بينما يُقرّون في الوقت ذاته تخفيضات ضريبية تصب في صالح الأثرياء.

ولطالما سارت النيوليبرالية جنباً إلى جنب مع برامج التكيّف الهيكلي، وهي سياسات قاسية وضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، واشترطت على البلدان ''النامية'' أن تخفّض إنفاقها على الخدمات العامة، وتعمل على خصخصة الصناعات، وتحرّر اقتصاداتها، وتقترض مبالغ كبيرة.

وتقع هذه السياسات ضمن نظام مالي عالمي أوسع نطاقاً يُواصل إضعاف العديد من دول الأغلبية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي أعباء الديون غير المستدامة إلى تحويل الموارد العامة بعيداً عن الخدمات الأساسية، وحماية حقوق الإنسان، والتكيّف مع تغيّر المناخ. كما تُتيح أنظمة الضرائب العالمية للشركات متعددة الجنسيات وأصحاب الثروات الكبرى استغلال موارد دول الأغلبية العالمية والتهرب من دفع حصتهم بإنصاف.

وأتاح هذا النظام، من خلال إضعاف قدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، وتلبية مطالب الشعوب، المجال أمام مؤسسات التنمية الدولية والمساواة على صعيد النوع الاجتماعي لتحل محل الدولة بطرق لا تستطيع هذه المؤسسات تحملها ولا تخضع للمساءلة العامة عنها.

صعود الجهات الفاعلة المناهضة للحقوق

أنشأت الائتلافات اليمينية المتطرفة والشبكات المناهضة للحقوق بنية تحتية عابرة للحدود تهدف إلى التأثير في السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتوجيه التعيينات في السلطة القضائية، والتحكم في السرديات والمؤسسات والإجراءات السياسية. وتعمل هذه الجهات الفاعلة، بما فيها المراكز البحثية ذات المعتقدات السياسية المحافظة، والمتدينون الأصوليون، وجماعات الضغط الممولة تمويلاً جيداً والحركات الشعبية، على ترسيخ وجودها بشكل استراتيجي في مختلف مستويات السلطة، من المحاكم الوطنية إلى هيئات الخبراء التابعة للأمم المتحدة.

وهي تسير على نهج منظم وطويل الأجل. فهي تتغلغل في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتستثمر في تعليم القانون، وتستخدم المحاكم للتأثير في تغيير القوانين، وتمارس الضغط على الدبلوماسيين، وتزرع جهات فاعلة متوافقة معها داخل الآليات متعددة الأطراف وآليات الأمم المتحدة لإعادة تشكيل القانون الدولي من الداخل. وغالباً ما تستهلّ استراتيجيتها، التي ترمي إلى تقويض حقوق الإنسان، بإطلاق هجوم على المساواة على صعيد النوع الاجتماعي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مستخدمةً إياها كنقاط انطلاق لإضعاف بنية حقوق الإنسان الأوسع.

وتشمل هذه الأجندة تقويض الاستقلالية الجسدية وحقوق المراهقات، والمراهقين بصفة عامة، والنساء، والأشخاص ذوي التوجه الجنسي والهوية الجندرية والتعبير الجندري والخصائص الجنسية المتنوعة؛ وتقليص إمكانية إتاحة الإجهاض الآمن؛ ومعارضة التثقيف الجنسي الشامل؛ وتقويض حقوق الأشخاص العابرين جنسياً؛ وتعزيز الصور النمطية الجندرية الجامدة وأشكال الذكورية الضارة. ولا تتم هذه الهجمات

بمعزل عن بعضها البعض، بل هي جهودٌ منسقة لتضييق الحيز المدني، وإضعاف المساءلة الديمقراطية، وتقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في الأجندة الأوسع لحقوق الإنسان.

جهات ممولة متضخمة ومفرطة في المركزية

في حالات الدول الضعيفة، تؤدي مجموعة صغيرة نسبياً من الجهات الممولة، منها منظمات العمل الخيري الخاصة، والوكالات متعددة الأطراف، والجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية، دوراً يتجاوز حجمها الطبيعي. فهي تمارس تأثيراً كبيراً على تحديد الأولويات، واتخاذ القرارات، وتنفيذ الخدمات.

وغالباً ما يعني هذا طغيان أولويات جهات التمويل على أولويات الدول والمجتمعات والحركات، ما يقوي الأنظمة والهياكل الاستعمارية. كما يفاقم ذلك من ضعف المنظومة الأوسع. وكما رأينا، يكفي تغيير أولويات جهة مانحة كبرى واحدة لزعزعة استقرار النظام بأكمله.

مثال توضيحي: الصحة العالمية

يشكل قطاع الصحة العالمية مثالاً واضحاً لما يحدث عندما تؤول مسؤوليات الدول إلى وكالات متعددة الأطراف ومنظمات دولية غير حكومية حسنة النية تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل عملها. وفي هذه الأنظمة، غالباً ما تُحدد الأولويات في المقام الأول في دول الأقلية العالمية، حيث تتمركز العديد من المؤسسات ومصدر معظم التمويل.

ورغم أن هذه المؤسسات تقدم خدمات صحية بالغة الأهمية لمليارات الأشخاص حول العالم، لا تكون الفئات التي صُمّمت هذه الأنظمة لخدمتها في الأساس هي من يحدد أولويات هذه المؤسسات في الغالب. ونتيجةً لذلك، تعجز هذه المؤسسات أحياناً عن تلبية احتياجات فئات سكانية ذات احتياجات صحية مُحدّدة وتعاني من التمييز، بما في ذلك الفتيات المراهقات، والأشخاص ذوي التوجه الجنسي والهوية الجندرية والتعبير الجندري والخصائص الجنسية المتنوعة.

وتجلّت هشاشة هذا النموذج بصورة مفجعة في أوائل عام 2025، عندما خفّضت العديد من حكومات دول الأقلية العالمية مساعدات التنمية الرسمية بشكلٍ كبير، تاركةً سكان الأغلبية العالمية من دون رعاية صحية وبحاجة إلى مستلزمات أساسية. وهذا مثالٌ على سبب عدم جدوى الاعتماد على أولويات الجهات المانحة وحدها في تحديد الحقوق، وعلى أهمية مسؤولية الدولة وتحقيق المساءلة العامة المستدامة.

ميثاق النظم الصحية النسوية: هو دعوة للعمل من أجل تطوير نظام للرعاية الصحية قائم على الحقوق ومتمحور حول الإنسان، وضعه تحالف نسوي متعدد القطاعات، وهو يشكل مثالاً على كيفية إعادة تصور النظم الصحية بما يتماشى مع حقوق الإنسان والعدالة على صعيد النوع الاجتماعي والمساءلة العامة.

القسم الثاني: مستقبل منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي: رؤيتنا المشتركة

تشير الديناميات المذكورة أعلاه، مجتمعةً، إلى ضرورة إعادة توجيه منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي بشكلٍ استراتيجي وشامل. لا تشكل الالتزامات الستة الواردة في إعلان ملبورن مجرد قائمة أمنيات عامة، بل هي استجابةٌ لإخفاقات وتشوهات واختلالات معينة في موازين القوى يعرضها هذا الدليل. ويشرح هذا القسم الأساس المنطقي وراء كل واحد من هذه الالتزامات، ويعرض التحولات العملية التي يجب تنفيذها لتحقيق التغيير المرجو.

1. توجيه عملنا نحو التزامات الدول والمساءلة العامة

يركز هذا الالتزام على إنهاء الاستبدال المستمر لدور الدولة وتعزيز أشكال المساءلة العامة المستدامة، بطريقة تدفع الدول نحو الوفاء بالتزاماتها، وتُحاسب الجهات الفاعلة الأخرى المؤثرة على كيفية تأثيرها في النتائج.

- **يجب على الجهات المانحة، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات التنمية، وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، توجيه نهجها نحو تحقيق المساواة على صعيد النوع الاجتماعي.** علينا التوقف عن استبدال الحكومات الوطنية كلما أمكن، والتوجه بدلاً من ذلك نحو دعمها وتعزيزها بشكل فعّال لتفي بالتزاماتها وواجباتها في مجال حقوق الإنسان. ويضمن ذلك

أن تقود الحكومات الوطنية، بصفتها الجهة المسؤولة الرئيسية، أجندة العمل، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والحركات على المستوى الوطني، بما يحقق رفاه شعوبها، ويتماشى مع الأولويات والسياقات المحلية. ويجب توظيف مساعدات التنمية بشكل استراتيجي يرمي إلى تعزيز قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية، وتجنب تقويض دورها فيه، وبالتالي منع إسناد التزامات الدولة إلى جهات خارجية، وتعزيز الحوكمة المستدامة القائمة على الحقوق.

- **وضع إطار مساءلة قوي، بالتعاون مع المجتمع المدني، يحمّل الدول مسؤولية الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ويُحاسب الجهات الفاعلة الدولية على آثار قراراتها وتمويلها وممارساتها.** ويستدعي ذلك التعاون في وضع آليات شفافة للرصد والإبلاغ والتقييم وتنفيذها. ويجب أن تكون هذه الآليات قادرة على تحديد الثغرات، ومعالجة أوجه القصور، وضمان مساءلة جميع أصحاب المصلحة - بدءًا من وكالات التمويل وصولاً إلى الحكومات المتلقية للمساعدات - عن أفعالهم والتزاماتهم.
- **المشاركة الاستراتيجية في الأنظمة متعددة الأطراف كوسيلة لتحقيق المساءلة.** تتألف الأنظمة متعددة الأطراف من الدول، وينبغي أن تشكل هذه الأنظمة آليةً مهمةً يستطيع المجتمع المدني الاستفادة منها لمحاسبة الدول. ولذلك، سندعم جهود إصلاح هذه الأنظمة وإعادة إحيائها لضمان استنادها إلى آراء المجتمع المدني، والحرص على أن تُفضي إلى أنظمة أكثر شمولاً وإنصافاً. ونحن نُدرك كذلك الخطر الذي قد ينتج عن التخلي إلى حد أكبر عن الحيّز متعدد الأطراف لصالح الحركات المناهضة للحقوق والأنظمة الاستبدادية.

2. تهيئة الظروف المواتية لازدهار الصوت الجماعي والعدالة الاجتماعية

يركز هذا الالتزام على ضمان توفير المساحة والأمان وإمكانية الوصول والشرعية والقوة اللازمة لمنظمات المجتمع المدني وحركات العدالة الاجتماعية على المستويين المحلي والوطني، لتمكينها من التنظيم والمناصرة ومحاسبة الدول والمؤسسات.

- **زيادة نسبة التمويل الموجه مباشرةً إلى المنظمات في دول الأغلبية العالمية زيادة كبيرة، بما فيها المنظمات التي تقودها النساء، والمراهقات، والشباب، والناشطون من ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، وفئات الأشخاص ذوي التوجه الجنسي والهوية الجندرية والتعبير الجندري والخصائص الجنسية المتنوعة، وغيرها من الفئات التي تواجه إقصاءً ممنهجاً.** يُعالج هذا الالتزام أوجه عدم المساواة التاريخية التي تظهر في توزيع التمويل، والذي غالباً ما يمرّ عبر جهات وسيطة متعددة، مما يُضعف أثره ويرفع تكاليفه. ويمثّل توجيه التمويل مباشرة إلى المنظمات المحلية إقراراً من المؤسسات الخيرية بالخبرات الفريدة التي تتمتع بها المجتمعات التي تواجه التحديات عن كثب، وتقديراً للفهم الذي اكتسبته هذه المجتمعات من السياق وللحلول المبتكرة التي تقدمها، بما يمكن هذه المؤسسات من الاستفادة منها، ويضمن توظيف الموارد بكفاءة وفعالية حيث تشتد الحاجة إليها.
- **التحول من نماذج التمويل التقليدية، التي غالباً ما تتسم بالوصاية، إلى توفير دعم مالي مرن وطويل الأجل وغير مقيد ومباشر إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، والحركات والمنظمات المحلية.** يجب أن يشمل ذلك تفكيك اختلالات توازن القوى، وإزالة آثار الاستعمار من نُهُج التمويل، وضمان أن تكون استراتيجيات التمويل بقيادة محلية حقيقية وقائمة على أطر مستندة إلى الحقوق، مما يعزز التوصل إلى نتائج مستدامة وعادلة ومستقلة. ومن شأن التمويل عالي الجودة أن يُمكّن المنظمات من بناء قدراتها المؤسسية، والاستجابة بفعالية للاحتياجات المتغيرة، والعمل على تنفيذ أجنداتها المستقلة، مما يعزز استقلاليتها الحقيقية وتأثيرها المستدام.
- **تغيير السلطة والموارد بهدف تعزيز الدور السياسي للمجتمع المدني المحلي والوطني بوصفه الصوت الجماعي الذي يُحمّل الدول المسؤولية.** لا يحتاج المجتمع المدني والحركات النسوية على المستويين الوطني والمحلي إلى التمويل فحسب، بل أيضاً إلى مساحة مدنية محمية، وحماية سياسية، وتقدير، وقدرة على التنظيم. ولتحقيق ذلك، يجب أن تقوم شراكة هادفة مع المجتمع المدني والحركات النسوية في دول الأقلية العالمية. ويمكن لهذه الجهات الفاعلة في دول الأقلية العالمية، بدلاً من التركيز على مصالحها الخاصة، أن تضطلع بدور تضامني بالغ الأهمية، مثل الدعوة إلى مناهضة القوانين والممارسات التمييزية والقمعية في سياقاتها، لا سيما فيما يتعلق بالإبادة الجماعية أو الهجرة أو اللجوء أو الاستغلال الاقتصادي أو نقل الأسلحة؛ وفتح الأبواب أمام الفرص السياسية والمالية عند الحاجة والطلب؛ وزيادة التركيز على المطالب السياسية التي تتقدم بها دول الأغلبية العالمية؛ وتعبئة الموارد وتحويلها؛ وتعزيز الخبرات والقيادة في دول الأغلبية العالمية.

3. مواجهة النظم الاقتصادية الجائرة التي تُعمّق اللامساواة وتنتهك الحقوق

يركز هذا الالتزام على كيفية مساهمة منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي في تحدي النظام الاقتصادي العالمي الاستخراجي الذي يقوض حالياً حقوق الإنسان ويُضعف مسؤولية الدول.

- **نتحدى أنظمة الديون السيادية، وسياسات التقشف والاستخراج التي تُضعف الدول وتقوض الحقوق.** نحن نرفض هذه الإجراءات باعتبارها خيارات سياسية تُحمّل النساء والمجتمعات الأكثر تضرراً من الظلم أعباء الأزمات، وتوهن الخدمات العامة، وتُقوّض المساءلة الديمقراطية.
- **رفض فكرة أن المساعدات، وخاصةً من حكومات الأقلية العالمية، هي صدقة.** ينبغي النظر إلى التمويل المقدم من حكومات دول الأقلية العالمية على أنه صورة من صور التعويض التاريخي عن قرون من الاستعمار والاستغلال، وعن آثار أزمة المناخ المستمرة التي تؤثر على الدول، وخاصةً على دول الأغلبية العالمية التي لم تسهم في هذه الأزمة إلا بأقل قدر. كما أننا نُقرّ بأن المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها حكومات الأقلية العالمية قد انخفضت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ومن غير المرجح أن تعود إلى مستوياتها السابقة. وما تبقى منها ينبغي توجيهه إلى حكومات الأغلبية العالمية للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.
- **الاعتراف رسمياً بجميع أشكال أعمال الرعاية** - التي تُقدَّم بأجر أو بدون أجر، للأفراد أو للكوكب - باعتبارها البنية التحتية الأساسية التي تدعم مجتمعاتنا واقتصاداتنا. ويتأتى ذلك عن طريق تسليط الضوء على عمل الرعاية غير المرئي، وتقديره، ودعمه من خلال الاستثمار العام والسياسات الاجتماعية.
- **يجب تغيير كيفية قياس التقدم المُحرَز.** يجب أن نتوقف عن استخدام الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياساً رئيسياً للتقدم، وأن نطبق أُطراً تقيس الرفاه والصحة الاجتماعية والسلامة البيئية.
- **ضمان أن تظل المنافع والخدمات الأساسية عامة** - مع التأكيد على أن السكن والرعاية الصحية والتعليم والبيئة الصحية جميعها حقوقٌ أساسية تلتزم الدول بتوفيرها ضمن التزامات حقوق الإنسان. ونحن نعارض خصخصة الخدمات العامة وتسليم التزامات الدولة إلى المنظمات غير الحكومية.

4. تحويل المؤسسات لتركّز على الأولويات المحلية والمساءلة أمام الناس

يركز هذا الالتزام على تحديد الجهات التي تتخذ القرارات، وكيفية تخصيص التمويل، وكيفية تحرير أنظمة البيانات والمعرفة من آثار الاستعمار.

- **يجب على المؤسسات الخيرية تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى الحركات والمجتمعات، وهو من شأنه أن يُغير ديناميكيات العلاقة التقليدية بين الجهات المانحة والجهات المتلقية.** يشمل ذلك إشراك قادة مجتمعيين مختلفين وممثلين عن الحركات والمجتمع المدني في تحديد أولويات التمويل، وتصميم استراتيجيات منح التمويل، وتقييم الأثر. وتشكل آليات مثل التمويل المشترك، وممارسات الإبداع المشترك، وضمان تنوع التمثيل في مجالس الإدارة، جميعها أموراً بالغة الأهمية. ويعني ذلك الانتقال من سيطرة العمل الخيري إلى شراكة حقيقية، تقوم على احترام التجارب المُعاشة، والخبرات المحلية، والحق الأصيل للمجتمعات في تقرير مصيرها التنموي.
- **إزالة أثر الاستعمار من عملية جمع البيانات وتحليلها وإنتاج المعرفة.** يشمل ذلك تحدي وتفكيك النُهج والمؤشرات والسرديات المتحيزة، التي غالباً ما يكون مصدرها هو الأقلية العالمية، والتي تُديم ديناميات السلطة الأبوية والعنصرية والتمييز القائم على الإعاقة والقوى الاستعمارية. ويدعو هذا الالتزام إلى تحقيق سيادة البيانات، ويدعم مبادرات البيانات التي تقودها المجتمعات المحلية، ويعزز أطر حوكمة البيانات الأخلاقية التي تُعطي الأولوية لحقوق المجتمعات المهمشة وقدرتها على التأثير ولاحتياجاتها. ويهدف هذا الالتزام إلى إنشاء قاعدة بأدلة سياسات وممارسات التنمية، على أن تكون أكثر إنصافاً وتمثيلاً، من خلال تقدير ودمج طرق المعرفة المتنوعة وأنظمة المعرفة المحلية، بما يضمن ملاءمة الحلول للسياق وأن يقودها أكثر الأشخاص تضرراً.

5. الاتحاد في مواجهة العسكرة، ومن أجل تحقيق السلام والعدالة

يركز هذا الالتزام على رفض التواطؤ مع تطبيع الحرب وتحويل الحقوق إلى أداة لتبرير النزاعات.

- **العسكرة ليست ظاهرة في معزل عن غيرها، بل هي متداخلة بعمق مع نظم قمع أخرى.** فهي غالباً ما تروج لمعايير النظام الأبوي من خلال الإعلاء من شأن العدوان والأدوار التقليدية للأنواع الاجتماعية، وتُديم ديناميات القوى الاستعمارية عبر التدخل الأجنبي والسيطرة على الموارد، وتخدم مصالح اقتصادية استغلالية عبر تغذية صناعات الأسلحة والنزاع على الموارد. من الأساسي إدراك هذه الروابط لتفكيك العسكرة. ويتطلب ذلك أيضاً رفض استغلال حقوق الفتيات والنساء والأشخاص المتنوعين جنسانياً لتبرير الأجندات العسكرية أو الاحتلال أو الحرب، فضلاً عن تسليح الذكورة المعسكرة لتجنيد الرجال والفتيان وتحويلهم لأدوات للحرب.
- **غالباً ما يمتلك الأشخاص الأكثر تضرراً من النزاعات وانعدام الأمن رؤى وحلولاً قيّمة لبناء سلام دائم.** ويعني ذلك إشراك النساء والفتيات والمجتمعات الأصلية والفئات المهمشة عرقياً والأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد المتنوعين جنسانياً، وتمكينهم بشكل

فعّال في جميع مراحل مبادرات السلام والأمن، بدءًا من جهود تجنب النزاعات وحلها وصولاً إلى إعادة الإعمار بعد النزاع. كما أن وجهات نظرهم لا غنى عنها لوضع استراتيجيات شاملة وفعّالة.

6. بناء تحولنا على التضامن والمساهمة في تفكيك أنظمة القمع

يركز هذا الالتزام على كيفية تحول منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي داخلياً لتمكين القيادة المحلية والوطنية بفعالية ومواجهة الظلم.

- **يجب على منظمات المجتمع المدني والحركات النسوية النظر إلى هياكلها التنظيمية وممارساتها وثقافاتها الداخلية بعين النقد وإصلاحها.** ويشمل هذا الالتزام تفكيك القناعات الداخلية المرتبطة بالنيوليبرالية والنظم الأبوية والاستعمارية والتمييز ضد ذوي الإعاقة، التي من شأنها أن تُديم التسلسلات الهرمية والإقصاء ونماذج العمل غير المستدامة. وإذا ضمنا أن تعكس هياكلنا مبادئ الشمول والرعاية والإنصاف التي ننادي بها خارج المنظومة، فإننا نستطيع حينها بناء حركات أكثر مرونة وأصالة وتأثيراً.
- **بناء تحالفات قوية ومستدامة عبر مختلف القطاعات والحدود والمناطق والقضايا أمرٌ جوهري لتحقيق تغيير جذري.** يتضمن هذا الالتزام بناء أواصر التضامن مع الحركات التي تدافع عن العدالة على صعيد النوع الاجتماعي، والعدالة المناخية، والعرقية، والعدالة لذوي الإعاقة، والعمال، والسكان الأصليين؛ إدراكاً منا بأن نضالاتنا مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. ويتجاوز التضامن الحقيقي مجرد التعاون؛ فهو يستدعي التحليل المشترك، والاحترام المتبادل، والتقاسم العادل للسلطة، والالتزام بالعمل الجماعي الذي يُعلي أصوات وأولويات الفئات الأكثر تهميشاً. وتُعزز هذه التحالفات قوتنا الجماعية، وتُوسع نطاق تأثيرنا، وتُمكّننا من مواجهة أنظمة القمع الراسخة بفعالية أكبر.
- **نحن نلتزم ببناء تضامن قائم على المبادئ بين الحركات والفئات المختلفة.** نحن نُدرك أن نضالاتنا مترابطة، وأن تعزيز قوتنا الجماعية يتطلب التعاون رغم اختلافاتنا.

ملحق: المبادئ التي يستند إليها الإعلان

خلال المشاورات العالمية الـ 32 التي صيغ خلالها إعلان ملبورن وهذا الدليل، أكّد المشاركون مراراً على هذه المبادئ باعتبارها القاعدة السياسية الأساسية للعمل. وتتناول الالتزامات الستة أنظمة مختلفة وتدعو لأنواع مختلفة من التغيير، لكن هذه المبادئ ترسيها جميعاً ضمن رؤية مشتركة.

الأبعاد المتعددة للمساءلة

تشكل المساءلة التزاماً مركزياً في الإعلان ومبدأ ضرورياً في آن واحد. وتعني المساءلة أن نتحمل المسؤولية بعضُنا أمام بعض - بشكل تبادلي لا انتقائية فيه - وأن يتحمل أصحاب السلطة المسؤولية أمام أصحاب الحقوق. وللمساءلة أبعادٌ متعددة، فهي تعمل بالتوازي عبر أربع علاقات مترابطة هيكلياً ويعزز بعضها بعضاً:

- الدول أمام شعوبها.
- الشركات والجهات المانحة أمام المجتمعات التي وُجدت مواردها لخدمتها.
- المؤسسات متعددة الأطراف (والدول التي تتكون منها) أمام الحركات النسوية والمجتمع المدني.
- منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي أمام نفسها.

الصوت الجماعي وقيادة الحركات

لا تصان الحقوق بواسطة المؤسسات وحدها؛ بل تُنتزع وتُحمى وتتوسع من خلال المطالب والتنظيم وقيادة الحركات النسوية، والمجتمع المدني، وأولئك الأكثر تضرراً من الظلم. لذا، فإن "إعادة التوجيه" تعني تهيئة الظروف لتمكين الصوت الجماعي من صياغة الأولويات، وتحديد ملامح المساءلة، والتأثير في ما يمكن تحقيقه.

التضامن

يرفض الإعلان نموذج ''الأعمال الخيرية'' الذي يولّد تراتبية هرمية وتبعية وبُعداً عن الأشخاص الأكثر تضرراً. وهو يدعو بدلاً من ذلك إلى التضامن، الذي يشكل التزاماً سياسياً يجب أن يربط بين جوانب منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي ويحفظ تماسكها.

التضامن هو التزامٌ سياسيٌ يجب أن يربط بين جوانب منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي ويحفظ تماسكها. والتضامن ليس مجرد موقف، بل هو التزام طويل الأمد يتطلب تفكيك الظروف الهيكلية التي تقوضه، وهي: التبعية للجهات المانحة، والتنافس بين المنظمات، وهيمنة الأقلية العالمية على وضع الأجندات. وهو يعني أيضاً نزع الآثار الاستعمارية ليس كمجرد شعار، بل كعملية حقيقية لإعادة توزيع القوى والموارد وسلطة وضع الأجندات لصالح الأغلبية العالمية.

كما أوضحت المشاورات أن التضامن يغطي العلاقة التي تجمع بين منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي والجهات الخارجية، وعلاقتنا - أي الجهات داخل المنظومة - بعضنا ببعض. وتمثل الرقابة الأيديولوجية، وسياسات النقاء، والتنافس على الموارد، كلها عوامل من شأنها أن تضعف القوة الجماعية والفاعلية السياسية. لذا، يجب ممارسة التضامن بين مختلف المؤسسات والحركات والفئات، وفهمه باعتباره تضامناً عابراً للحدود وعابراً للحركات، وعابراً للجغرافيا والأجيال والنضالات. فالمساواة على صعيد النوع الاجتماعي، والعدالة المناخية، وحقوق ذوي الإعاقة، والعدالة العرقية، وغيرها من الحركات، ما هي إلا جبهات مترابطة للمعركة نفسها.

شمول الجميع، والتقاطعية، والكرامة، والاحترام

يحمل هذا الإعلان في قلبه رؤية لعالم يُعترف فيه بأن كل شخص إنسانٌ كامل، له مكانه المشروع في المجتمع والحياة السياسية، ويستحق تماماً الكرامة والاحترام والرعاية. وهذا يتضمن الشمول الكامل وغير المشروط للنساء والفتيات من كافة الهويات؛ والأشخاص العابرين جنسياً، وحاملي صفات الجنسين، والأشخاص المتنوعين جنسانياً؛ والأشخاص من كافة القدرات والأعمار؛ والمجتمعات المعرضة للتنميط العرقي والسكان الأصليين؛ والمهاجرين واللاجئين والنازحين؛ وكل أولئك الذين تُنكر إنسانيتهم أو يُحرمون من القيادة أو من حقوقهم، أو يُقصون أو تُعلق حقوقهم على شروط.

وأكدت المشاورات أن الشمول والتقاطعية يجب أن يعنيا أكثر من مجرد الحضور. فالمقاعد الاستشارية لا تمنح سلطة اتخاذ القرار، والمشاورات لا تعني التصميم المشترك، والتمثيل بدون موارد ينتهي بتمثيل صوري. ويطرح المنهج التقاطعي الأسئلة التالية: من الذي يُستَبعَد؟ ومن الذي يضطر إلى التكيّف مع أنظمة لم تُبنَ من أجله؟ وما الذي يجب أن يتغير لتمكين الأكثر تضرراً من الظلم من صياغة القرارات والتأثير في النتائج وممارسة سلطة حقيقية؟

كما يجب فهم إمكانية الوصول بوصفها بنية تحتية، تُدمج في الأنظمة والميزانيات منذ البداية بدلاً من محاولة إضافتها لاحقاً.

الاستقلالية والحرية

لا يمكن الفصل بين الحرية والاستقلالية، ولا يمكن تطبيقهما بشكلٍ انتقائي، ولا التفاوض عليهما حسب ما يمليه السياق، أو تقييدهما بالجغرافيا أو الثقافة أو الدين. وتشكل الاستقلالية الجسدية الأساس في هذا الصدد، وهي تشير إلى حق كل شخص في اتخاذ القرارات المتعلقة بجسده وصحته وحياته من دون إكراه أو تدخل أو وصاية مؤسسية. كما تُعتبر حقوق العابرين جنسياً، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والعدالة لذوي الإعاقة، أبعاداً متساوية للمبدأ نفسه وغير قابلة للتفاوض أو الفصل. ويجب فهم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بوصفها مطلباً سياسياً، وليس مجرد برنامج عملي. كما تشكل الحرية الاقتصادية شرطاً مسبقاً وليست شاغلاً جانبياً. ولا يتم تحقيق الحرية والاستقلالية مرة واحدة، والحفاظ عليهما؛ بل هما تشكلان قاعدة غير قابلة للتفاوض تستند إليها كافة التزامات هذا الإعلان.

وفي وقت يواجه فيه الناشطون والحركات تهديدات متزايدة، وقمعاً، وإنهاكاً وظيفياً، ورقابة رقمية، ومضايقات قانونية، وعنفاً قائماً على اعتبارات النوع الاجتماعي، يصبح تحقيق الأمن الجماعي أمراً أساسياً. ويعنى الحفاظ على استدامة التحول تمكين استدامة الأشخاص والحركات التي تجعل ذلك التحول ممكناً.

إمكانية الوصول كقاعدة أساسية

تشكل إمكانية الوصول إلى مساحات صنع القرار والحراك، وآليات المساءلة، والخدمات الأساسية، والحياة العامة ككل، شرطاً مسبقاً للمواطنة الكاملة والمتساوية. فإمكانية الوصول حق أساسي من حقوق الإنسان، وليس عنصراً إضافياً اختيارياً. كما يجب فهمها بوصفها بنية تحتية، تُدمج في الأنظمة وتحظى بتمويل ملائم منذ البداية، بدلاً من محاولة إضافتها لاحقاً.

ويستدعي التخطيط لإمكانية الوصول، ووضع الميزانية المتعلقة بها، الاعتراف بمجموعة العوائق التي تحول دون تحقيق الشمول الحقيقي للأشخاص الأكثر تأثراً بالإقصاء الهيكلي ومعالجتها؛ بمن فيهم الفتيات والنساء والأشخاص المتنوعون جنسانياً من ذوي الإعاقة؛ والمجتمعات التي تعاني من التنميط العرقي والسكان الأصليون؛ والأشخاص العابرون جنسياً وحاملو صفات الجنسين والأشخاص المتنوعون جنسانياً؛ والمهاجرون واللاجئون والنازحون، والمراهقات. ويشمل ذلك تقييم البيئات المادية والرقمية، ونظم المعلومات والاتصالات، والتدابير الحسية وإجراءات السلامة، فضلاً عن تقييم إمكانية الوصول المتوقف على العوامل الاقتصادية والجغرافية وفروق التوقيت.

وأكدت المشاورات أن إمكانية الوصول أمر غير قابل للتفاوض؛ فهي ليست عبئاً، بل تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من جهود بناء مجتمعات وحركات شاملة للجميع.

الرعاية كمبدأ ومطلب هيكلي

يجب فهم الرعاية باعتبارها مبدأً ومطلباً هيكلياً في آن واحد. لقد تكرر طرح هذا المفهوم في خلال المشاورات، لا سيما في الحوارات المتعلقة بالعدالة، ونزع الآثار الاستعمارية، والتحول الاقتصادي.

والرعاية قضية سياسية واقتصادية؛ لذا يجب تمويل اقتصاد الرعاية وتقدير قيمته. ويجب أن ينتقل عبء الرعاية، المرتبط بشدة بالنوع الاجتماعي، من الأفراد إلى الأنظمة الجماعية. كما يجب فهم الرعاية بوصفها مسؤولية مشتركة بين المجتمعات والمؤسسات، بدلاً من إلقائها على عاتق النساء وحدهن كما هو الحال غالباً.

يجب أن تتجسد الرعاية أيضاً في تنظيمنا لأنفسنا؛ ويعني ذلك منح الأولوية للتعاطف، والوقاية، والصحة النفسية كجزء من ممارسات التنظيم. كما أنه يعني التعامل مع الخلاف كعمل جماعي، واعتماد نهج تفهّم الآخر واحتوائه والتركيز على المساءلة بدلاً من ثقافة التشهير والانتقاد التي تفرّق بيننا، والالتزام بالاستماع والانفتاح رغم الاختلاف كممارسات حقيقية تساهم في تحقيق المساءلة. تشكل الطريقة التي نتعامل بها مع بعضنا البعض جزءاً من التحول الذي نحاول بناءه. ويجب علينا تطوير ممارسات قوية لحماية الناشطين من الأذى، بالإضافة إلى تعزيز ثقافات الدعم المتبادل والرعاية وتجديد الطاقة داخل الحركات. ويعني ذلك تقدير الراحة، والصحة النفسية، والرعاية الذاتية، والرفاه الجماعي كجزء من نضال طويل الأمد.

العدالة والديمقراطية والفضاء المدني

ليست العدالة والديمقراطية والفضاء المدني مجرد ظروف مبدئية أو سياق عام، بل هي ساحات نشطة للنضال يجب على منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي الدفاع عنها وتوسيعها وتجسيدها. ففي المشاورات المتنوعة، بدءاً من شياباس وصولاً إلى كاتماندو ونيروبي، أشار المشاركون إلى ضيق الفضاء المدني، والقمع السياسي الحاد، وصعود الفاشية والحركات المناهضة للحقوق باعتبارها تهديدات هيكلية عاجلة. إن المساواة على صعيد النوع الاجتماعي مبدأ ديمقراطي جوهري وليست أولوية جانبية؛ ويعني التعامل معها على هذا النحو رفضَ المعايير المزدوجة التي تُطبق بموجبها التزامات حقوق الإنسان انتقائياً بناءً على المصلحة السياسية، أو العلاقات مع المانحين، أو التحالفات الاستراتيجية. فالعدالة لا يمكن أن تكون رهناً للظروف.

ويستدعي ذلك تطبيق المعيار نفسه داخل المنظومة: لا يمكن لمنظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي الدفاع عن المبادئ الديمقراطية خارجياً، وأن تعيد في الوقت نفسه إنتاج التراتبية الهرمية والإقصاء والديناميات السلطوية داخل هياكلها وعملياتها الخاصة. وكما تطالب المنظمات والحركات والمؤسسات التي تشكل هذه المنظومة الدول والأنظمة متعددة الأطراف بتطبيق الديمقراطية، كذلك يجب أن تسير هي نفسها على نهج الديمقراطية في طريقة عملها، أي في صنع القرار وتوزيع الموارد والمساءلة.

الأمل والبهجة

يستند الإعلان إلى الإيمان بإمكانية بناء عالم آخر. وقد أوضحت المشاورات أن الأمل والبهجة هما ممارستان سياسيتان تعززان القدرة على مواصلة النضال عندما يتباطأ التقدم، أو عندما يواجه معارضة، أو يكون عرضة للانتكاس.

ويشكل الأمل خياراً سياسياً يرمي إلى الحفاظ على إمكانية وجود عالم مختلف، حتى في وجه الانتكاسة والخسارة. أما البهجة فهي جزءٌ من النضال؛ فبالنسبة لأولئك الذين يواجهون أكبر قدر من الإقصاء الهيكلي، يُعتبر التمسك بالبهجة فعلاً سياسياً ورفضاً لاختزال حياتهم في مجرد البقاء والمعاناة وحدهما.

ويجب على أي منظومة للمساواة على صعيد النوع الاجتماعي، تعمل بجدية لتحقيق الشمول، أن تفسح المجال للأمل والبهجة كمبادئ تنظيمية.